

توقعات «ستراتفور» للأعوام العشرة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ (*)

مؤسسة ستراتفور (*)

تصدر «ستراتفور» بانتظام توقعات بشأن عقد من الزمن كلّ خمسة أعوام. والغرض من هذه التوقعات هو تحديد الاتجاهات الرئيسية التي نترقب رؤيتها خلال الأعوام العشرة التالية. لذا، يمكن فهم هذا التوقع فقط من حيث توقعات سابقة وما هي عليه اليوم. ومن غير وضع معيار ما، فإن التوقعات الراهنة تفتقر إلى السياق ومن ثم إلى العمق. من هنا، تبدأ هذه الجولة من التوقعات بمقتطفات مطولة من توقعات سالفّة، وهذا أمر ضروري وإن بدا غريباً.

كتبنا في التوقعات التي نُشرت عام ٢٠٠٠:

فيما العام ٢٠٠٠ يدنو، ثمة قوتان غامرتان تصوغان النظام الدولي. الأولى هي عملية بناء تحالف تسعى فيه القوى الضعيفة إلى كسب نفوذ إزاء القوة الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة، وذلك من طريق التكتاف في تحالفات غير مُحكمة وذات دوافع مركبة. الثانية، وهي عملية غياب التزامن الاقتصادي، توهن سلطة المنظمات الدولية التي استغلتها الولايات المتحدة وحلفها إبان الحرب الباردة والفترة الانتقالية. والأمر الأهم من ذلك هو أن غياب التزامن يُحدث احتكاكاً معمماً في العالم أجمع، مع تباعد المصالح الاقتصادية للمناطق والأمم.

يجتمع البحث عن التوازن الجيوسياسي وغياب التزامن العالمي ليكونا نظاماً دولياً لا يني يتقلقل ويقاوم الولايات المتحدة. ذلك بأن غياب التزامن يجعل قوة الولايات المتحدة تتقلص بصورة أساسية.

(*) صدر هذا التقرير عن مؤسسة ستراتفور بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تحت عنوان:

«Decade Forecast: 2010-2020» < <http://www.stratfor.com> > .

(**) هي مؤسسة أمريكية متخصصة في تحليل الشؤون الدولية (التنبؤ، التبصر والمخبرات العالمية هو

الشعار الثابت على إصداراتها). برز دورها في السنوات الأخيرة كمصدر للمعلومات والتحليلات الاستخباراتية والاستراتيجية.

إن المراد من كل توقُّع يتعلق بعقد من الزمن هو الوقوف على الديناميات الأساسية، وليس بالضرورة على أحداث محددة؛ فنحن بالتأكيد لم نتوقَّع الحرب بين الولايات المتحدة والجهاديين، على سبيل المثال، لكننا توقَّعنا بالفعل، وعلى نحو كافٍ، المبدأ العام؛ توقَّعنا سيوريتين عامتين:

الأولى، سيورة أن التوتر الدولي سوف يزداد ويتركز على الولايات المتحدة، واضعاً قوتها في حدود معينة.

والثانية، سيورة أن الاقتصاد العالمي لن يتكامل وإنما سوف يواجه مشكلات بارزة تفقده عنصر التزامن. وسوف تتصدى مختلف الأمم والمناطق لهذه المشكلات بطرق متناقضة تصارع إحداها الأخرى، وسوف تتعطل الأنظمة الدولية المعنية بإدارة الاقتصاد. وقد كانت كل من هاتين السيورتين توقُّعاً شاملاً في عام ٢٠٠٠. وإذا أرجعنا البصر إلى ذلك العقد من منظور عام ٢٠١٠، يخالجننا الاطمئنان بأن التوقُّع الذي قدمناه كان صادقاً حيال التوجه الجوهري الذي سلكه العقد المشار إليه.

في عام ٢٠٠٥، كان توقُّعنا بشأن الأعوام العشرة التالية أن:

... قضية الجهاديين لن تزول وإنما ستتحسر خلال العقد التالي. ويرجَّح أن تسود المشهد الدولي قضايا أخرى بالكاد تُرى في الوقت الراهن.

ربما أشد توقُّعاتنا إثارة للانتباه هو أن الصين ستكابد ما كابدته قبلها اليابان وشرق وجنوب شرق آسيا من زوبان؛ فنسبة الديون الهائلة، وهي نسبة مذهلة وهائلة حتى في ما يتصل منها بالاحتياطي الرسمي من الدولار، تمثل أزمة واضحة المعالم بالنسبة إلى الصين، التي لن تختفي بأي حال من الأحوال، شأنها شأن اليابان وكوريا الجنوبية، غير أن التخمين باستقراء الأعوام الثلاثين الأخيرة عمل بجانب المعقول.

في الوقت ذاته الذي نرى فيه الصين تنتقل إلى نموذج مختلف على نحو لافت، تخوض روسيا عملية تحويل نفسها مرة أخرى. فبعد مرور عشرين عاماً على نهج غورباتشوف – يلتسين – بوتين، الذي ضحى بالمصالح الجيوسياسية في مقابل علاقات اقتصادية متينة مع الغرب، يميل رقّاص الساعة بحدّة بعيداً عن ذلك النهج؛ إذ إن الروس ما عادوا يرون الغرب بوصفه حلاً اقتصادياً وإنما بوصفه تهديداً جيوسياسياً متفاقماً.

هناك خط منحن لا رجعة فيه: الموجة الطويلة، التي ارتقت بالولايات المتحدة منذ عام ١٨٨٠، وطفقت تزيد في قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية في العالم، ما زالت حالها من غير سوء... الأزمة الديمغرافية المقبلة التي ستضرب سائر أنحاء العالم لن يكون وقعها على الولايات المتحدة بالحدة عينها... بالنتيجة، ستواصل الولايات المتحدة سيطرتها – وسيزيد العالم من مقاومته لهذه السيطرة. أمّا ما نتوقَّعه بشكل جوهري، فهو أن الولايات المتحدة ستبقى قوة كاسحة لكنها ليست كلية القدرة في العالم، وأن تحالفات تُشكّل وأخرى يعاد تشكيلها بحثاً عن وسائل لكبح الولايات المتحدة.

ونمضي في مواصلة التوقعات الأساسية التي قدمناها عام ٢٠٠٥، فنقول إن حدة الحرب بين الولايات المتحدة والجهاديين في تراجع. صحيح أنها لن تضع أوزارها، لكنها كفت عما كانت تفعله عام ٢٠٠٥، أي تحديد دينامية النظام العالمي. والصين من جهتها لمّا تواجه أزمته التي هي من جنس أزمة اليابان، إلا أننا ما نزال عند رأينا من أنها ستواجه هذه الأزمة، وقبل عام ٢٠١٥. أمّا روسيا، فقد قامت فعلاً بنقل سياستها من التكيف الاقتصادي مع الغرب إلى المواجهة الجيوسياسية. وتبقى الولايات المتحدة، المحاطة من كل جانب بتحالفات تتشكّل حول قضايا سياسية واقتصادية، القوة المسيطرة في النظام الدولي.

كان هناك أمور عدة أخفّفنا في استباقها في توقعاتنا، غير أن التوفيق حالفنا في تسليط الضوء على الأساسيات؛ فالدينامية الجوهرية لتوقعاتنا لعام ٢٠٠٠ تحققت، وما زالت تقود النظام الدولي، الذي هو نظام مختلف جداً عن ذاك الذي كان في عام ٢٠٠٠. وكانت توقعاتنا عام ٢٠٠٥ مستمدة من الدينامية التي وضعناها عام ٢٠٠٠، فكان أن صدقت توقعاتنا بشأن روسيا والولايات المتحدة، ومضت توقعاتنا حول الحرب بين الولايات المتحدة والجهاديين نحو التحقق، وها نحن نمهل أنفسنا ما بقي من فترة الأعوام الخمسة ليأتينا الخبر اليقين عن توقعاتنا بخصوص الصين.

ماذا عن العقد المقبل؟

من الوجهة الاقتصادية، ستكون الأعوام العشرة المقبلة إشارة تؤذن ببداية انقلاب واسع في التوجهات السائدة منذ الأعوام الخمسمئة الماضية. فعلى امتداد تلك الحقبة، مهد التزايد السكاني المنتظم الطريق أمام النماذج الاقتصادية المستخدمة في كل ركن من أركان العالم: سكان أكثر يعني قوى عاملة أكثر وعروض رؤوس أموال أكثر، ويعني في نهاية الأمر أسواقاً أوسع. وقد أُقيم هيكل العلاقات الاقتصادية البشرية بكامله على شرط مسبق هو تكاثر السكان بصورة متواصلة.

سيكون العقد ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ نقطة الانعطاف في هذه القاعدة مع توقف تزايد السكان وبلوغ سن الشيخوخة بسرعة. ويتجلى هذا التحول كأوضح ما يكون في العالم المتطور - وعلى رأسه اليابان وأوروبا - لكنه موجود في العالم النامي أيضاً. ويشار هنا إلى أن تركيا والمكسيك والصين والهند تهزم في الوقت الراهن بسرعة تزيد على سرعة تقدم أوروبا في السن.

التأثيرات جمة، لكن يمكن تصنيفها إلى صنفين عامين: صنف المالية، وصنف الهجرة.

● المالية: وضعت أنظمة التقاعد عموماً في النصف الأول من القرن العشرين، وجعلت سن الخامسة والستين سن التقاعد، وكان العمر المرتقب للذكور وقتذاك ٦٢ عاماً. وبتقدم العمر المرتقب نحو الثمانين في المجتمع الصناعي المتطور، فإن تدابير التقاعد المالية، التي لم تخطط قط لدعم ما معدله ١٥ عاماً من الحياة غير المنتجة، ستحدث إرباكاً مالياً حاداً لكل من الأفراد والمجتمعات، هذا في الوقت الذي لا يمكن أن تبقى سن التقاعد ٦٥ عاماً. وسيكون من شأن محاولة التغلب على هذا الخلل في التوازن أن تستهلك الكثير من القدرة السياسية في البلدان المتأثرة، أي معظم البلدان المهمة.

● الهجرة: لن يكون أمام الدول من خيار سوى التعويض عن النقص في اليد العاملة بأن تزيد الهجرة من بلدان يكون فيها الانخفاض الديمغرافي أبطأ سرعة. وينبغي ملاحظة أن بلدان المستوى الأوسط التي درجت على توفير اليد العاملة تنمو، وتهرم، بصورة لافتة للانتباه. يضاف إلى ذلك أن بعضاً من هذه البلدان يشهد الآن نمواً سريعاً إلى درجة أن جاذبية الهجرة ستفقد بريقها بالتدريج. ويضاف في الوقت ذاته أن البلدان الصناعية المتطورة ليست تهرم كلها بالمعدل نفسه؛ فالولايات المتحدة، وبسبب تغير اجتماعي عام وهجرة سابقة، لن تصيبها حالات الانخفاض نفسها التي أصابت أوروبا.

بالتالي، ستظهر أنماط جديدة من العلاقات - وكذلك أنماط جديدة من الهجرة - مع تحول دول أكثر فقراً وشباباً إلى مصادر جديدة للمهاجرين.

الشرق الأوسط

تبقى توقعاتنا التي توصلنا إليها في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ نموذجنا الذي يحفزنا للعمل؛ فنحن نرى الحرب بين الولايات المتحدة والجهاديين تنحسر، ولا يعني هذا أنه سيتم القضاء على النضال الإسلامي، بل إن محاولات شن هجمات ستستمر، وسيلقى بعضها نجاحاً. غير أن الحربين الكبريين في المنطقة ستكونان بحلول عام ٢٠٢٠ قد خمدتا إن لم نقل وضعتا أوزارهما. كما أننا نرى أن الوضع الإيراني سيكون قد أخضع للسيطرة، وإن من غير الواضح ما إذا كان هذا سيتم من طريق عزل إيران وضربها عسكرياً أم من طريق اتفاق سياسي مع النظام الحالي أو مع نظام يخلفه، لكن ليس لهذا شأن بالقضية الجيوسياسية الأوسع. فإيران ستكون قيد الاحتواء، حيث إنها ببساطة لا تملك القوة التي تجعلها طرفاً رئيسياً في المنطقة بما يتعدى حدودها المباشرة.

سيظل العراق وأفغانستان وإيران قضايا بحلول عام ٢٠٢٠، لكن ليس قضايا بالغة الأهمية في المنطقة؛ فثمة بلدان آخران سيكونان أكثر أهمية. هناك تركيا التي تبرز كزعيمة إقليمية واثقة من نفسها ومتمتعة بجيش واقتصاد قويين. ونحن نتوقع أن يستمر هذا التوجه وأن نرى تركيا تظهر بوصفها القوة الإقليمية المسيطرة. هذا ويشكل نمو القوة والنفوذ التركيّين في العقد التالي سبباً من الأسباب التي تجعلنا واثقين بانحسار الحرب بين الولايات المتحدة والجهاديين وبتحول قضية إيران. وسيعيد بروز تركيا من جديد تعريف الدينامية بين المنطقة الممتدة بين البحر المتوسط وإيران - وحتى في القوقاز وآسيا الوسطى. طبعاً، ستتتاب تركيا خلال هذه العملية توترات داخلية عارمة، كما هي حال أي قوة تمر بمرحلة البروز. وبالنسبة إليها، تشكل العلاقة بين التراث الأتاتوركّي والتراث الإسلامي خط الصدع العميق، الذي قد يجعل التوقع الذي قدمناه غير ذي صدقية بإغراق البلد في حالة من الفوضى. ومع أن هذا أمر ممكن، فإننا نرى أن الأزمة سيتم تدبرها في العقد التالي، وإن بكثير من الألم والكرب.

بحلول عام ٢٠٢٠، ستكون مصر في مرحلة تحول مما هي عليه كبلد منذ سبعينيات

القرن العشرين، حيث إنها افتقرت في الجيل الأخير إلى القدرة على التأثير في التطورات خارج حدودها. وهي، على غرار تركيا، بين حدّي العلمانية والإسلام، وقد يستمر التوتر الناجم عن ذلك في شلّها. لكن، مع نهوض تركيا، ستكون أنقرة بحاجة إلى يد عاملة رخيصة وأسواق لصادراتها، الأمر الذي سيكون له بالنتيجة أثر طيب في مصر. وبهذا التحصن التآزري لا نتوقّع وصول السكون المصري إلى منتهاه فحسب، وإنما نتوقّع أيضاً احتكاكاً متزايداً بين مصر وأطراف إقليميين آخرين. وستكون إسرائيل، على وجه الخصوص، في موضع الباحث عن الوسائل الكفيلة بالحفاظ على التوازن بين تركيا القوية ومصر البارزة من جديد. وهذا ما سوف يحدد صيغة جميع سياساتها الخارجية – والداخلية.

أمّا الولايات المتحدة، فهي إذ تتوق إلى الانسحاب من المنطقة والاكتفاء برؤية تكون توازن قوة بين تركيا ومصر وإسرائيل، ستحاول التحقق من تمتّع كلّ طرف بقوة كافية للقيام بدور في إقامة توازن إقليمي، مع احتفاظه باستقلاله ضمن هذا التوازن. ودون هذا، ستستمر الحركات الإسلامية الراديكالية في النشوء – وليس ذلك في مصلحة تركيا أو مصر أو إسرائيل، التي لا تريد أية منها هذا العامل المثير للتعقيدات. وستتخلّى واشنطن عن المسؤولية والنفوذ في المنطقة، وستنسحب لتدير الموقف بمبيعات أسلحة وحوافز وعقوبات اقتصادية. وستكون المنطقة، لأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى، في قيد تطوير توازن قوى إقليمي مستقل بذاته.

أوروبا

ستواصل أوروبا توجيه تركيزها إلى الداخل بسبب قضايا ديمغرافية وبسبب الصعوبات الكامنة في بناء مؤسسات أوروبية، وهما الأمران اللذان سيسببان توترات داخل كلّ دولة. وستكون أوروبا (واليابان، التي سيتم تناولها لاحقاً) هما الجهتين اللتين ستستشعران أولاً، وبأشد ما يكون، السيورة الديمغرافية الموصوفة أعلاه. وأكثر ما يلفت النظر هو أنه قد سبق للأوروبيين أن واجهوا مشاكل كبيرة مع جماعات مهاجرة – لاسيما مسلمين من شمال أفريقيا، إلى جانب أتراك – لم تندمج في مجتمعاتهم لكنها ما فتئت تشكل عنصراً لا غنى عنه في تشغيل اقتصاداتهم. وخلال العقد المقبل، سيظل هؤلاء المهاجرون يشكلون عاملاً تفرضه الضرورة على الصعيد الاقتصادي ويستحيل استيعابه على الصعيد الاجتماعي. وببقاء المهاجرين الأتراك حيث هم، ستضطر أوروبا إلى اللجوء إلى مصادر لليد العاملة يشقّ عليها هضمها.

سينشأ في أوروبا توتر شديد بين النخبة، التي ستتنظر إلى اليد العاملة الأجنبية من زاوية القيمة التي ستعود بها على الاقتصاد وسيكون احتكاكها بالمهاجرين في أدنى مستوى له، من ناحية، وعموم السكان، من ناحية أخرى. وسيعاني عامة المواطنين التوترات الثقافية مع المهاجرين، وسيرون اليد العاملة المتدفقة إلى البلد وهي تكبح تنامي الأجور. وستكون هذه الدينامية جامحة على وجه الخصوص في الدول الأساسية، أي فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

كما أن قضايا اقتصادية واجتماعية وديناميات متميزة شتى سَتُحدث انقسامات عميقة داخل المجتمعات وبين الدول، وخصوصاً الدول الواقعة على أطراف الكتلة الفرنسية - الألمانية. وستواجه أوروبا الغربية، التي تمتعت ببنية اجتماعية واقتصادية مستقرة نسبياً منذ خمسينيات القرن الماضي، مشاكل يُحتمل كثيراً أن تؤدي إلى حركات جديدة قومية النزعة، الأمر الذي سيدفع إلى وقوع صدمات مع دول طرفية في أوروبا الغربية مماثلة من حيث التكوينات الديمغرافية لكنها مغايرة إلى حد بعيد من حيث اقتصاداتها، كالليونان وإسبانيا والبرتغال وأيرلندا.

من ناحية أخرى، ستجد الدول السوفياتية سابقاً نفسها في وضع أشد تعقيداً؛ إذ إن الكثير منها تحاول السيطرة على قضايا اليد العاملة، شأنها شأن أوروبا الغربية، على الرغم من أن لدى معظمها فرصة تمتد عقداً من الزمن قبل أن تنشب مشاكلها الديمغرافية أظفارها على النحو الذي سيحدث في أوروبا الغربية في العقد التالي - إلا أنها لا تواجه قضايا مهاجرين بالحجم نفسه الذي تواجهه أوروبا الغربية. وهي ليست مقيدة أيضاً بما يقيد أوروبا الغربية من أنظمة اجتماعية واقتصادية معقدة. ونحن نتوقع أن نرى تطوراً اقتصادياً في هذه المنطقة؛ ذلك بأن الإبداع المكبوت في الحقبة السوفياتية، زائداً فترة التكيف في الأعوام العشرين المنصرمة، كوّنا مجتمعات أكثر من بقية مجتمعات أوروبا مرونة ودينامية على وجه الاحتمال، حتى في ظل وجود القضايا الديمغرافية.

إن تنوع الأنظمة والمعطيات الديمغرافية في أوروبا سيعرّض مؤسسات الاتحاد الأوروبي لتوتر شديد. ونحن نشك في بقاء المؤسسات وفي أنها ستقوم بعملها بصورة فعّالة. وسينأى الميل السياسي الرئيسي بنفسه عن الحلول المتعددة الجنسيات ليتجه إلى مزيد من النزعة القومية المدفوعة بقوة اقتصادية واجتماعية وثقافية متباعدة ومتباينة. وستجد النخب التي شيدت الاتحاد الأوروبي نفسها عرضة لضغط متزايد من الجمهور العريض. ثم إن التوتر بين المصالح الاقتصادية والاستقرار الثقافي سيحدد ملامح أوروبا، وبالتالي ستكون العلاقات بين الدول الأوروبية غير مستقرة وستزداد مشقة التكهن بتطورها.

الاتحاد السوفياتي السابق

سيغالب الروس مسائل داخلية، من توترات إثنية إلى نكوص ديمغرافي. مع ذلك، ليس لمشاكل روسيا الديمغرافية حتى الساعة تأثير كبير في قدرتها على إنفاذ قوة بشرية. في الواقع، تستطيع روسيا بطرق معينة أن تتدبر أمورها بعدد قليل من السكان على نحو أفضل مما تستطيعه بلدان أخرى، حيث إن في إمكانها إقامة توازن أسلم (إلى حد ما) بين الإنتاج والاستهلاك؛ فهي فرغت من إجراء التعديل بشأن التقاعد، متخطية بسن التقاعد العمر الوسطي لنسبة وفيات الذكور. ولطالما كانت روسيا إمبراطورية متعددة الإثنيات، الأمر الذي أكسبها خبرة بإدارة سكان من غير الروس. كما أن اقتصاد روسيا أكثر انخراطاً في صناعات ذات كثافة غير عمالية مثل إنتاج السلع، وهو ما يقلص الحاجة إلى عمال في سن الشباب (بصرف النظر عن أصلهم). إذ، في حين أن معطيات روسيا الديمغرافية هي

بأي مقياس تقريباً أسوأ كثيراً من معطيات أوروبا، فمن غير المرجح أن تتعرض روسيا للانهايار، بفعل تأثيرات خصائصها الديمغرافية المهلكة حقاً، حتى عشرينيات القرن الحادي والعشرين.

ستصرف روسيا أعوام العقد الثاني في السعي إلى صون نفسها قبل حدوث الانحدار الديمغرافي فعلاً، وذلك بمحاولة الانتقال من تصدير سلع خام إلى تصدير سلع مصنعة، مرتقية بسلسلة القيمة لتحسين اقتصادها ما دامت معطياتها الديمغرافية تسمح لها بذلك. كما أن روسيا ستسعى إلى إعادة دمج الجمهوريات السوفياتية السابقة في نوع من الكيان المتماسك كي تؤخر مشاكلها الديمغرافية، وتوسع سوقها، وفوق ذلك كله تعيد استيعاب بعض الحواجز الإقليمية؛ فهي ترى أنها مهددة، ولهذا فهي في عجلة من أمرها. وهذا سيظهرها في المدى البعيد أكثر عدوانية وخطراً مما هي في الوقت الحاضر. مع ذلك، ستسبب روسيا في أعوام العقد الثاني الكثير من القلق في الدول المجاورة، سواء لجهة الأمن القومي أو لجهة سياساتها الاقتصادية التي تشهد تحولات سريعة.

ستكون دول أوروبا الوسطى السوفياتية سابقاً أكثر الدول قلقاً وتأثراً. ويبقى هم روسيا الرئيسي السهل الأوروبي الشمالي، الذي هو السبيل التقليدي لاجتياح روسيا. وسوف يتضخم هذا الهم مع ازدياد العجز عن التكهن بسلوك أوروبا السياسي. [صحيح] أن الضغط الروسي على أوروبا الوسطى لن يكون ضغطاً عسكرياً كاسحاً، غير أن لدى سكان أوروبا الوسطى استعداداً نفسياً للشعور بأنهم مهددون. ونحن نعتقد أن هذا الضغط الدائم والمتنامي سيحفز تطور أوروبا الوسطى على كل من الصعد الاقتصادي والاجتماعي والعسكري.

شرق آسيا

سيقوم اقتصاد الصين، على غرار اقتصادات اليابان ودول شرق آسياية أخرى، بتقليص معدل نموها بصورة لافتة كي تكيف نموها مع معدل عائد رأس المال وتبلغ بنظامها المالي حالة من التوازن. من أجل أن تفعل ذلك، عليها أن تتعامل مع ما ينجم من توترات سياسية واجتماعية. وفي واقع الأمر، تواجه الصين محنة رباعية الأوجه.

أولاً، إن نمط الصين الاقتصادي الحالي ليس قابلاً للاستمرار؛ فهو يفضل التوظيف على جميع الاهتمامات الأخرى، ويمكن الإبقاء عليه فقط من خلال الحفاظ على اتجاهه وسرعته في هوامش ضيقة. وفي نهاية الأمر، تغدو هوامش التصنيع سلبية كما حدث في اليابان عام ١٩٩١ وإندونيسيا عام ١٩٩٨.

ثانياً، إن النمط الصيني ممكن فقط ما دام السكان الغربيون مستمرين في استهلاك سلع صينية بأحجام متعاضمة. والمعطيات الديمغرافية الأوروبية وحدها ستجعل هذا الأمر غير ممكن في العقد المقبل.

ثالثاً، إن النمط الصيني يتطلب يداً عاملة رخيصة فضلاً على رأس مال رخيص لإنتاج

سلع رخيصة. ومعدل الولادات في الصين فقد قيمته فجأة؛ إذ إن الصيني العادي سيكون بحلول عام ٢٠٢٠ في عمر الأمريكي العادي تقريباً، إلا أنه لن يكون قد حقق المستوى نفسه من العلم كي يضيف القدر نفسه من القيمة. وستكون النتيجة نقصاً في اليد العاملة على الصعيدين النوعي والكمي.

أخيراً، ستؤدي التوترات الداخلية إلى كسر النظام الحالي؛ حيث إن أكثر من مليار صيني يعيشون في أسر يقل دخلها السنوي عن ٢٠٠٠ دولار (و٦٠٠ مليون دون الـ ١٠٠٠ دولار في السنة). الحكومة تعرف هذا الواقع وتحاول نقل مواردها إلى الداخل الشاسع الذي يشمل الجزء الأعظم من الصين. لكن هذه المنطقة على قدر من الاكتظاظ السكاني والفقر - والضعف أمام التحولات في أنصبتها الاقتصادية - بحيث إن الصين تفتقر ببساطة إلى الموارد الكافية للمعالجة.

اليابان تتمتع بثاني أكبر اقتصاد في العالم. وقد أمضت الوقت منذ عام ١٩٩٠ في حالة انتظار، مركزة على التوظيف الكامل والاستقرار الاجتماعي بدلاً من النمو. هذا المسار يدنو من نهايته وسيتعين التعامل معه في العقد الثاني بطريقة تعكس وضع الصين الحالي ويؤذن بمستقبل الصين. وستواجه اليابان في العقد التالي أزمة وجودية، تقرر فيها هويتها وما ستكون عليه كأمة بين الأمم. أما ثقافة تلافي المخاطرة - الخارجية والداخلية - فيمكن مواصلتها في حالة واحدة فقط: عند انتفاء وجود تهديدات. وقد تزايد الخطر على الرخاء الداخلي. طبعاً، إن أهميتها الاقتصادية تمنحها خيارات، لكن ليس ضمن النموذج الذي عملت فيه في الماضي. مشكلتها الديمغرافية مؤلة بشكل بارز، وليس عند اليابان تقليد يسمح باستقبال أعداد كبيرة من المهاجرين إليها. وهي حين احتاجت إلى عمال أقامت مستعمرات في كوريا والصين. وفيما تقوم الصين بتحويل نمطها الاقتصادي، ستكون بها حاجة ماسة إلى استثمار خارجي. وسيكون لدى اليابان هذا الاستثمار لتقدمه، وستكون في الوقت نفسه في أمس الحاجة إلى اليد العاملة. ومن شأن الطريقة التي ستتطور بها هذه العلاقة أن تحدد صورة آسيا في أعوام العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

جنوب آسيا

لطالما كانت الهند بلداً ذا إمكانيات لا نهاية لها وغير محققة، وستظل هكذا في العقد التالي. إن تنوعها لجهة النظم والتوترات، واقترارها إلى البنية التحتية، وسكانها الموهوبين، كل ذلك سيؤدي إلى جيوب من الدينامية المدهشة. وسوف يشهد البلد نمواً، لكن بأسلوب متقطع ويكاد يستحيل التنبؤ به؛ أما التوقعات الخيالية، فلن تتحقق.

لما كانت جبال هملايا تحمي الهند من الصين، فإن محط اهتمام نيودلهي الاستراتيجي هو باكستان. ونحن نتوقع أن تقوم باكستان بتحقيق ما تصبو إليه من غير تخطيط أو جهد كبيرين. ومن الأهمية بمكان أن تحول قوى خارجية دون انهيارها، لكنها لا تملك الموارد الداخلية الضرورية لاستقرارها.

أمريكا اللاتينية

ستواصل أمريكا اللاتينية تطورها في أعوام العقد الثاني. ويشار هنا إلى بلدين ذوي أهمية خاصة: البرازيل، التي يحتل اقتصادها المرتبة الحادية عشرة من حيث الحجم بين اقتصادات العالم، وتشكل قوة دفع رئيسية مهيأة للتعاظم لدى انهيار الأرجنتين. لكن علاوة على مد نفوذها جنوباً، فإن جغرافية أمريكا الجنوبية من صحار وأدغال وجبال تمنع البرازيل من بلوغ ما وراء جوارها المتاخم لها. وهي ستكون قوة إقليمية - بل قوة إقليمية مهيمنة - إلا أنها لن تبسط قوتها إلى ما يتعدى ذلك النطاق.

ثم هناك المكسيك، التي يحتل اقتصادها المرتبة الثالثة عشرة، وغالباً ما يجري تجاهلها بسبب صراعات تشمل الحكومة والتكتلات الاحتكارية المعنية بالمخدرات. بيد أن الجريمة المنظمة تفلح بمرور الزمن في التوصل إلى تفاهات ثابتة، ويكون ذلك عادة بعد حروب طاحنة في عالم الجريمة المنظمة. ويجري ابتداء وسائل لزيادة العوائد إلى أقصى ما يمكن وتقليص التهديدات ضد القادة إلى أدنى حد. وما دامت المنتجات الزراعية غير المكلفة مثل الكوكايين تعود في أماكن مثل لوس أنجليس بأسعار أعلى من أسعارها حيث يتم إنتاجها، فإن أية شبكة إجرامية حسنة التنظيم في المكسيك ستستمر في توريدها. وهذا سيسبب تدفق أموال طائلة إلى المكسيك، وستكون هذه الأموال بمثابة قوة دفع لمسيرة تطور البلد.

الولايات المتحدة

من وجهة النظر الأمريكية، ستواصل أعوام العقد الثاني الزيادة الطويلة الأجل في القوة الاقتصادية والعسكرية التي بدأت منذ ما يزيد على قرن من الزمن. والولايات المتحدة تبقى قوة عسكرية كاسحة - لكنها ليست كلية القدرة - في العالم، وهي تنتج ٢٠ بالمئة من ثروة العالم كل عام.

الولايات المتحدة هي في خضم الأزمة الاقتصادية الرابعة منذ الحرب العالمية الثانية: أزمة سندات الخزينة البلدية في السبعينيات؛ أزمة ديون العالم الثالث وأزمة المخدرات والقروض في الثمانينيات، والآن أزمة مصارف الاستثمار. وقد مثلت كلٌّ منها إفراطاً في خوض المخاطر في المجتمع المالي أعقبته عمليات إنقاذ فدرالية قائمة على جعل الأصول التي تملكها جهات خاصة عملة قانونية من طريق طباعة نقود وفرض ضرائب. وأسفرت كل منها عن فترات ركود، وانتهت في الوقت المناسب. أمّا ضخامة مشكلة مطلع العقد الثاني، فإنها قابلة للمناقشة، لكننا لا نرى سبباً للاعتقاد أن هذه الأزمة لن تجد حلاً لها كما فعلت الأزمات الثلاث السابقة.

ستقوم الولايات المتحدة بالانسحاب لفترة من الزمن من عملياتها الأكثر جنوباً إلى المغامرة في العالم، منتقلة إلى نمط من توازنات القوة التي تحافظ واشنطن عليها وتناور بها عند الضرورة. ولن يتجلى هذا كمراجعة للذات وإنما كإعادة توازن للاهتمام الأمريكي وحالة القوة الأمريكية.

لن يكون العالم الإسلامي أو حتى روسيا القضية الدولية الأعظم بالنسبة إلى الولايات

المتحدة، على الرغم من وجوب التعامل مع كلٍّ منهما. القضية ستكون قضية المكسيك، التي تتكون من عدة أجزاء. أولاً، المكسيك قوة سريعة النمو لكنها غير مستقرة على الحدود الأمريكية. ثانياً، التكتلات الاحتكارية في المكسيك تكتسب قوة ونفوذاً في الولايات المتحدة. ثالثاً، ستقع الولايات المتحدة في شرك ثقافي لا يُستهان به بفعل عدد ضخم من المهاجرين المكسيكيين واقتصاد لا قبل لها على إدارته دونهم.

لكن من وجهة المعطيات الديمغرافية، كما في أبواب كثيرة أخرى، تنأى الولايات المتحدة بنفسها. أجل، أمريكا تتقدم في السن، لكن بمعدل أبطأ كثيراً من المعدل في اليابان أو الصين أو ألمانيا أو فرنسا أو المكسيك أو تركيا أو الهند. والولايات المتحدة بارعة أيضاً في دمج المهاجرين - من المكسيك أو من أماكن أخرى - في حين أن أوروبا (ناهيك عن اليابان) ليست كذلك. لذا، ستكون المشكلة الأكبر عند الولايات المتحدة، بما لها من صلة بالجانب الديمغرافي، في العقد الثاني، مشكلة مالية: فإحالة من هم مواليد أواسط القرن العشرين إلى التقاعد ستولد أزمة رأس مال لا بد من التعامل معها بعدم السماح لهم بالتقاعد، أو تقليص منافع التقاعد تقليصاً حاداً أو بالأمرين كليهما. هذا شأن خطر وجدي، لكنه شأن تشارك فيه الولايات المتحدة بقية العالم المتقدم.

خاتمة

نعتقد أن توقّعاتنا عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٥ ما تزال الإطار الصالح للتفكير في الأعوام العشرة المقبلة. وبالنسبة إلى معظم مناطق العالم، تبقى توقّعاتنا كما هي، بينما هناك منطقتان بدلنا توقّعاتنا بشأنهما: أولاً، نرى أوروبا في ورطة أكثر حدة من ذي قبل، ويعود السبب، بخاصة، إلى قضايا ديمغرافية وأخرى تتعلق بالهجرة. ثانياً، نرى الحدود الأمريكية - المكسيكية لا كنقطة حرجة تنذر بأعمال عنف بقدر ما هي نقطة تركيز جديدة عند القوة العالمية الوحيدة، وكمنطقة تزام سائر مناطق العالم للاستحواذ على اهتمام واشنطن. ومن شأن انحصار اهتمام الولايات المتحدة في هذه النقطة أن يتيح للقوى الإقليمية الشروع في إعادة تنظيم مناطق نفوذها.

ونحن لا نرى أن أعوام العقد التالي ستكون فترة تغير حاسم، بل نراها فترة تظل فيها سيرورات أساسية على حالها، فيما تبرز السيرورة الديمغرافية الناشئة إلى السطح كقوة دفع رئيسية في النظام. هذا وستبقى الولايات المتحدة في صميم القوة العالمية؛ إذ لا يمكن تجاهل بلد يشكّل ٢٥ بالمئة من الاقتصاد العالمي ويملك قوات بهذا الحجم الهائل. لكن ما إن تبدأ المشكلة الديمغرافية في الترسّخ، حتى تجد البلدان الأشد تأثراً بها أنها مضطرة إلى تحويل وجهة اهتمامها إلى الداخل □